S/2024/791

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
30 October 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 29 تشرين الأول/أكتوبر 2024 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لموريتانيا لدى الأمم المتحدة

في سياق الإشارة إلى الأزمة المأساوية التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وإلى آخر تصرف صادر عن السلطة القائمة بالاحتلال باعتماد "تشريع" يهدف إلى تجريد الأونروا من الحصانات والحماية والوسائل اللازمة للقيام بعملها بأمان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يشرفني أن أطلب إليكم إبلاغ أعضاء مجلس الأمن، للعِلم، بأنني قد طلبت، باسم مجموعة الدول العربية، عقد اجتماع عاجل للجمعية العامة لمعالجة هذا التطور الخطير (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سيدي **محمد لغظف**

السفير

الممثل الدائم لموريتانيا لدى الأمم المتحدة

141124 061124 24-19991 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 29 تشرين الأول/أكتوبر 2024 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لموريتانيا لدى الأمم المتحدة

بصفتي رئيس مجموعة الدول العربية، يشرفني أن أكتب إليكم إلحاقا بالرسالة المؤرخة 25 تشرين الأول/أكتوبر 2024، لأنقُل إليكم طلب مجموعة الدول العربية عقدَ اجتماع عاجل للجمعية العامة لمعالجة الأزمة المأساوية التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

وفي هذا الصدد، يؤسفني أن أبلغكم بأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قد عمدت بالأمس إلى اعتماد "تشريع" ساري المفعول يجرّد الأونروا من الحصانات والحماية والوسائل اللازمة للقيام بعملها بأمان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وهكذا، وكما ورد في الرسالة التي وجهها إليكم المفوض العام للأونروا، فيليب لازاريني، في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2024، أصبحت "الوكالة تتعرض لهجوم مادي وسياسي وعملياتي – غير مسبوق في تاريخ الأمم المتحدة – لدرجة أن تنفيذ ولايتها قد يصبح مستحيلا دون تدخل حاسم من الجمعية العامة".

وتشكل تصرفات السلطة القائمة بالاحتلال انتهاكات جسيمة لميثاق الأمم المتحدة واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها والقواعد الأخرى للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني، ولعدد لا يحصى من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. وستؤدي هذه التصرفات غير القانونية إلى زيادة المخاطر المحدقة بسلامة موظفي الأونروا وأمن منشآتها، وستفاقم الكارثة الإنسانية في غزة ومعاناة الشعب الفلسطيني مما يستوجب وضع حد لها.

ويجب على الجمعية العامة، بصفتها الهيئة المُنشئة للولاية، أن تتصرف على الفور لحماية ولاية الأونروا من محاولات إسرائيل غير القانونية الهادفة لإنهائها؛ ويجب أن تعيد تأكيد دعمها للأونروا ولحقوق اللاجئين الفلسطينيين الذين تم تكليفها بمساعدتهم وحمايتهم؛ ويجب عليها تقديم الدعم السياسي والمالي اللازم لضمان استمرارية عمليات الأونروا في جميع الميادين الخمسة التي تشملها ولايتها، في انتظار التوصل إلى حل عادل لقضية فلسطين من جميع جوانبها وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ولذلك، نكرر بكل احترام طلبنا إليكم عقدَ اجتماع عاجل للجمعية العامة لكي تعالج هذه الأزمة الخطيرة التي تواجهها الأونروا والأمم المتحدة ككل.

(توقيع) سيدي **محمد لغظف**
السفير
الممثل الدائم لموريتانيا